



بلاغ حول

التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2012

استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم الأربعاء 8 رمضان 1434، الموافق لـ 17 يوليوز 2013، بالقصر الملكي بالرباط، السيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، الذي رفع إلى جلالته التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2012.

وفي معرض كلمته بين يدي جلالة الملك، قال السيد الجواهري إن الاقتصاد الوطني سجل في سنة 2012 نموا قدره 2,7%، وذلك في سياق تميز بركود اقتصادي عالمي وظروف مناخية داخلية غير مواتية. وأوضح أن هذا النمو يرجع بالأساس لأداء قطاع الخدمات والارتفاع النسبي للطلب الداخلي بفضل السياسة المالية التوسعية والتطور المعتدل للتضخم. وأضاف أن معدل التضخم لم يتجاوز 1,3% على الرغم من الزيادة في أسعار الوقود شهر يونيو 2012. وفي ما يخص سوق التشغيل، أكد أن معدل البطالة استقر في نسبة 9% وإن كان عدد مناصب الشغل الصافية التي تم إحداثها ضئيلا.

وأبرز والي بنك المغرب أن سنة 2012 اتسمت بوضعية صعبة سواء بالنسبة للمالية العمومية أو على مستوى ميزان الأداءات. فقد واصل عجز الميزانية منحاها التصاعدي ليلبلغ 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، بفعل ارتفاع النفقات، لاسيما تكاليف المقاصة، فيما تدهور الحساب الجاري من جديد ليصل عجزه إلى 10%، مما ترتب عنه تقلص احتياطات بلادنا من العملة الأجنبية.

وعلى مستوى السياسة النقدية، أوضح أن بنك المغرب، في ظل غياب الضغوط التضخمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي ووتيرة نمو القروض البنكية، واصل نهج سياسة تيسيرية تميزت على الخصوص بخفض معدل الفائدة الرئيسي إلى 3% ونسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 4%، مع الاستمرار في ملائمة

حجم تدخلاته مع احتياجات السوق من السيولة. وعمل البنك المركزي كذلك على تحديث القواعد الاحترازية المنظمة للقطاع البنكي الوطني تماشيا مع ما تقتضيه المعايير الدولية.

وأكد السيد الجواهري في كلمته أن المغرب، على الرغم من الظرفية الصعبة، حافظ على ثقة الشركاء والمستثمرين، كما تشهد على ذلك استفادته من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي والشروط المتميزة للاقتراضين الأخيرين للخزينة في السوق الدولية، مبرزا أن الفضل في ذلك يعود في المقام الأول إلى ما أطلقه جلالة الملك من مبادرات سياسية وإصلاحات مؤسساتية، والتي تعززت في سنة 2011 بالمراجعة الدستورية التي رسخت الخيار الديمقراطي لبلادنا.

غير أن رفع التحديات التي يواجهها اقتصادنا، يقول والي بنك المغرب، يقتضي تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات وتوسيع نطاقها، في إطار تفعيل الدستور واستكمال المشاريع الهيكلية التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة. كما يقتضي استعادة التوازنات الماكرواقتصادية وضمان استدامة المالية العمومية، التي تستدعي على الأخص مراجعة سياسة الدعم وكذا إصلاح أنظمة التقاعد والنظام الجبائي والإطار التنظيمي لقانون المالية.

وفي هذا الإطار، أكد على أن المكتسبات السياسية التي حققها بلدنا في مناخ إقليمي مضطرب، والتي ما فتئت تحظى بإشادة المجتمع الدولي، تستلزم للحفاظ عليها وتعزيزها تقدما اقتصاديا ملموسا من شأنه تحسين مستوى عيش الساكنة التي انخرطت وراء جلالة الملك لإنجاح التطور السياسي المتميز الذي أرادته جلالته لبلادنا. ولأجل ذلك، يضيف السيد الجواهري، يتحتم على جميع الفاعلين، لاسيما في الظرفية الراهنة، أن يتعبؤوا خدمة للمصلحة العليا للوطن.

وفي الأخير، أبرز أن بنك المغرب لن يدخر جهدا من أجل توفير سبل إنجاح هذه الأوراش، لاسيما عبر ضمان التمويل اللازم للاقتصاد الوطني، خاصة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، إلى جانب الرفع من نسبة الولوج إلى الخدمات البنكية وتحسين جودتها.